الإخوان المسلمون

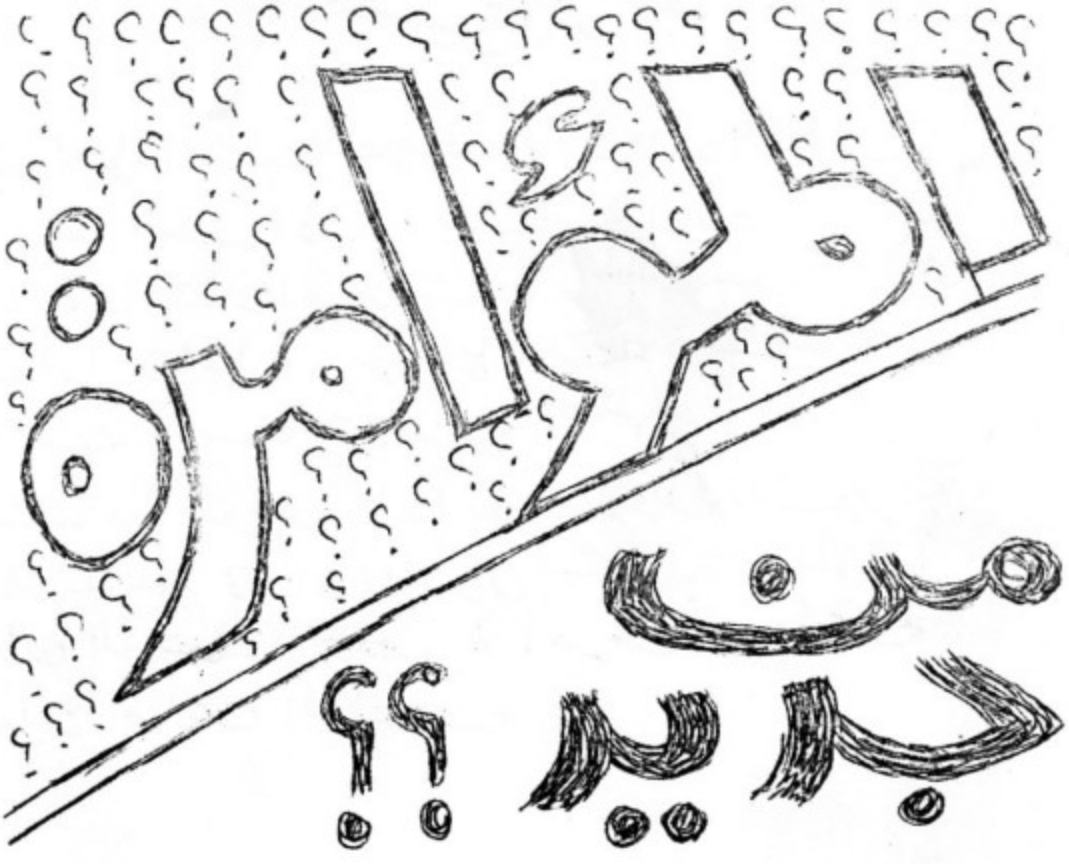

الطبعة الأولى جمادى الأولى ١٣٩٥ - مايو ١٩٧٥

الإهداء :-

إلى أفراد الشعب السوداني ، بشكل عام ،
ثم إلى النساء ... بشكل خاص ،
فإنه ما أهان المرأة جماعة من الناس
مثلما أهانها ، ويهينها ، القضاة الشرعيون ،
فانهضن بسلاح الدين الصحيح ،
لتصفية الوجود القانوني لهؤلاء الشيوخ ،
فلا يكونوا قضاة للأحوال الشخصية عندنا أبداً ،
فإن الأحوال الشخصية أعز من أن يؤتمن
عليها مراض النفوس !!

بسم الله الرحمن الرحيم

« الذين قال لهم الناس: إن الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم، فزادهم إيمانا، وقالوا: حسبنا الله، ونعم الوكيل ۞ فانقلبوا بنعمة من الله، وفضل، لم يمسسهم سوء، واتبعوا رضوان الله، والله ذو فضل عظيم .. » صدق الله العظيم .

مقدمة :

هذه المنشورات الثلاثة هي جزء من مجموعة المنشورات التي صدرت في عام ١٩٦٨، في أوان مرحلة محكمة الردة، وهي تمثل تواريخ صدورها .. وقد وزعت منذ عشرات الآلاف على المواطنين، وصدر بعضها في الصحف .. وقد كنا نتولى تسليمها باليد للقضاة الشرعيين، وقد تقدمهم الشيخ عبد الماجد أبو قصيصة قاضي قضاة السودان والشيخ عوض الله صالح مفتي جمهورية السودان .

وقد تعهدنا قاضي قضاة السودان باتخاذ إجراءات رادعة لإساءة أكبر هيئة قضائية في السودان)) ، لقصد بها المحكمة الشرعية العليا - ولكنه كان تعهداً كاذباً لم ينفذه، لأنه يدرك أن محكمة الردة كيد سياسي لا صلة له بالقانون إلا صلته الشخير

والاستقلال .. ولقد كانت هذه المشوارات طرفاً من حركة المواجهة السافرة التي نرهق بها الإخوان الجمهوريون في المحاضرات العديدة، وفي الندوات، والصحف، وفي الكتيبات، لتبيين المكيدة السياسية وراء محكمة الردة، ولبتم الفصل عند أفراد الشعب، بين رجال الدين وما يتطوون عليه من زيف وادعاء وبين حقيقة الدين، حتى يتفتح الباب أمام الأذكياء بفهم جديد للدين، وبعد أن ظنوا ردحاً من الزمن أن الدين هو ما عليه هؤلاء الأشياخ من صور شائهة متخلفة، ولتتم مواجهة الدستور الإسلامي المزيف، الذي كانت الطائفية تلهث وراء الإسراع بتطبيقه ليكون سيفاً وسوطاً على كل تقدم وعلى كل فكر حر.

لقد كانت محكمة الردة تنفيذاً لمخطط طائفي شارك فيه السياسيون التقليديون، ورجال الدين، إستهدف التصفية الجسدية للفكر الجمهوري، بعد أن أقض مضاجعهم، وسفه أحلامهم، بتوعيته النشطة المثمرة للشعب وبتأثير نقده المتواصل للجهل الذي كان يتربع على دست الحكم على الرأي العام .. ولقد لجأ هؤلاء للتصفية الجسدية بعد أن عجزوا عن المواجهة الفكرية، محطمين بذلك كل الحقوق الدستورية للمواطن. ولم يمنعهم من التنفيذ إلا انهم

لا يملكون القدرة على التنفيذ، فاكتفوا باعلان الحكم، ظناً بأن ذلك يكفي لمحاربة الفكر الجمهوري، فأتاهم الله من حيث لم يحتسبوا، إذ كانت محكمة الردة هي الجرعة الضرورية لتقوية ودفع الفكرة الجمهورية، ففقرت كماً وكيفاً وبصورة ما كان يمكن أن تتم لها إلا في أعوام طويلة وبجهود وضن. والآن، وبعد أن وضح ذلك لمن كانوا يسمون القضاة الشرعيين ولرجال الشئون الدينية، وبعد أن استغلت أمر دعوتنا، وقويت شوكتنا، وبعد خروج كتاب ((الميزان بين محمود محمد طه والأمانة العامة للشئون الدينية)) ليكشف للناس حقيقة من يسمون برجال الدين، وليكشف التشويه المتعمد، والتزييف والاستعداء الرخيص للسلطة علينا، وليزيح الستار عن ماضٍ مخزٍ لرجال الدين، بعد ذلك كله بدأ الكيد والتآمر من جديد، لتنفيذ ما عجزت عنه محكمة الردة قبل سنوات سبع.. لماذا صمت في حينه من كانوا يسمون بالقضاة الشرعيين عن منشور اثنا حول وزلة محكمة الردة وما فيها من إساءة واضحة، واكتفوا بتجرع غصتها ومرارتها؟ ثم لماذا اثاروا الآن من جديد وبعد مضي سبع سنوات وبعد أن تمت تصفية المحاكم الشرعية التي نادينا بها عام ١٩٦٨، وبعد أن جرد القضاة الشرعيون من ألقابهم ليكونوا قضاة دوائر الأحوال

الشخصية ؟! لماذا اثار الآن من جديد وفي هذه الأيام في قضية بورتسودان التي رفع القضاة الشرعيون ضد الاستاذ محمود محمد طه ؟! إنه إمتداد للكيد والتآمر القديم يوضع في عتبة "الشئون الدينية" ، التي تستقطب كل خلايا التخلف من سلفيين ووعاظ وأئمة وأخوان مسلمين .

لقد كانت هذه المنشورات مواجهة حاسمة كشفت الفساد السياسي ، والأخلاقي الذي إمتد للأجهزة القانونية ، المدنية والشرعية ، في العهد الطائفي البائد حيث دنست كرامة القانون ومزقت هيبته ، وحقر الدستور ، وصار القضاء وطيبة سهلة لمؤامرات وأهواء الطامعين من السلفيين ورجالات الأحزاب الطائفية .. ولقد بلغ من هوان أمر القضاء على الناس أن صرخ أكبر رجل في قمة الجهاز التنفيذي آنذاك (بأن حكم القضاء حكم بقرش) .

لقد كانت محاكمة الردة أكبر محنة للقانون في بلادنا .. اكبر محنة للفكر والضمير الإنساني . وقد أتى للقضاء السوداني ممثلاً في رجاله أن يقول كلمته ، وأن يحمي عن جبينه وصمة العار التاريخية التي لحقت به ، إذ مورس باسمه ، وبسلطته ، أبشع أنواع التخلف الفكري والقانوني . لقد أتى للقضاء السوداني أن يحرك القانون للمحاكمة الرادعة لكل من شارك

في منزلة محكمة الردة من القضاة الشرعيين، تبرئة لساحة القاتلين من هذا الجرم الفاضح الذي ما أهين القاتلون بمثله في أي وقت.. فلقد كانت المحكمة - محكمة الردة - تجاوزاً صريحاً لاختصاصاتها، وتجاوزاً للدستور، وتخطياً لنظم إجراءات المحاكم، ثم انتهاكاً لكل قواعد كرامة الإنسان.. ومع ذلك، فإن هناك من يحاول أن يثيرها من جديد فهل يجد إلا الخزي؟!

إن دعوتنا هي الناطقة عن الصحف اليوم.. هي البينة.. هي أصل الدين.. سندها المتين آيات القرآن المكية، وعمادها سنة النبي، عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم، التي عاشها في خاصة نفسه. (حياة النبي الكريم وأصول آيات القرآن، فهل بعد ذلك حجة لمحتج؟)

إننا سنواجه هذا التآمر الجديد الذي تقف خلفه لشئون الدينية وحلفاؤها من القضاة الشرعيين والإخوان المسلمين بكل حسم وصلابة الحق حتى ينزاح قناع القداسة الزائف عن وجوه من يسمون برجال الدين الذين هم أكبر مازرع به الدين طوال التاريخ.. عاشوا بالدين ولم يعيشوا له، وأقاموا الفظيعة بينه وبين الشباب الذكي المتفتح بسلوكهم المشين وفهمهم المتحجر الذي

جـــدته وحكمته محكمة الردة في أبلغ صورة .. إن محكمة الردة هي الصبر الذي ينتظر الذكاء والفكر والحرية لو وجد السلفيون الفرصة في السلطات الزمنية .. ولذلك ، فمن خير ما يرفع ويستثمر لتوعية أفراد الشعب بمثالب رجال الدين إذ هم اليوم أكبر عقبة أمام الإسلام ، فهم من حيث لا يعلمون ، يناهضون عودة الدين ويدعون جنده بسوء سلوكهم وقصور فكرهم ، دعوة لا يبلغ مبلغها أعدى أعداء الإسلام . فهم « الذين ضل سعيهم في الحياة الدنيا وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعاً » .. ولكن لا ضير ، فإن الحق ينصره أصدقاؤه .. وينصره أيضاً أعداؤه .

محكمة القضاة الشرعيين

أوردت صحيفة ((السودان الجديد)) ، الصادرة اليوم ، بالعنوان الكبير عبارة ((المحكمة الشرعية تصدر أول حكم من نوعه في السودان - ردة محمود محمد طه ، وأمره بالتوبة عن جميع أقواله)) .. اقرأوا مرة ثانية (وأمره بالتوبة عن جميع أقواله) .!!

هل سمع الناس هواناً كهذا الهوان ؟ هل أهينت جولة الرجال ، وامتهنت حرية الأحرار ، واضطهدت عقول ذوى الأفكار ، في القرن العشرين ، وفي سودانا الحبيب ، بمثل هذا العبث الذى يفرط فيه القضاة الشرعيون ؟

ولكن لا بأس ، فإن من جهل العزيز لا يعزه !!

ومتى عرف القضاة الشرعيون جولة الرجال ، وعزة الأحرار ، وصمود أصحاب الأفكار ؟؟

إن القضاة الشرعيين لا يعرفون حقيقة أنفسهم ، وقد يكون من مصلحتهم ، ومن مصلحة هذا البلد الذى نعزه ، ومن مصلحة الدعوة التى نفديها ، أن نتطوع نحن فنوظف أقلامنا ، ومتيرنا ، لكشف هذه الحقيقة ، لشعبنا العزيز ، على ما هى عليه .. وإلا فإنى ، بكل كرامة ، أرفض هذه المهانة التى لا تليق بى ، ولا

يمكن أن تتوجه إلى، ولا يمكن أن تعنيني بحال.. فقد كنت أول، وأصلب، من قاوم الإرهاب الاستعماري في هذه البلاد.. وقد فعلت ذلك حين كان القضاة الشرعيون يلعقون جزم الإنجليز، وحين كانوا في المناسبات التي يزهو فيها الاستعماريون بشاكوشهم زهوهم، ويتزينون لهم بالجبب المقصبة المزركشة، التي سماها لهم الاستعمار «الكوة الشرف» وتوهموها هم كذلك، فرفلوا فيها، واختالوا بها، وما علموا أنها كوة عدم الشرف، ولكن هل ينتظر منهم أن يعلموا؟؟ سنحاول تعليمهم.. والأيام بيننا.

أما أمركم لي بالتوبة عن جميع أقوالي فإنكم أذل، وأحقر، من أن تطمعوا فيّ... وأما إعلانكم ردتي عن الإسلام فما أعلنتم به غير جهلكم الشنيع بالإسلام، وسيرى الشعب ذلك مفصلاً في حينه.. هل تريدون الحق، أيها القضاة الشرعيون؟؟

إذن فاسمعوا!! إنكم آخر من يتحدث عن الإسلام، فقد أفنيتم شبابكم في التملق بأعتاب السلطة، من الحكام الإنجليز، والحكام العسكريين، فأرجوا الإسلام، وأريحوا الناس من هذه القشاشة..

أم درمان في ١٩/١١/١٩٦٨م

محمود محمد طه

قاضي قضاة السودان

روت الصحف أن قاضي القضاة قال: (ما نشر محمود يعتبر إساءة لأكبر هيئة قضائية في السودان..). وأنا أكشف اليوم من إساءة (أكبر هيئة قضائية في السودان) بإيراد أقوال رئيسها، قاضي القضاة.. زعموه قال: (إن هذه القضية ليست القضية الأولى من نوعها، وقضايا الحسبة التي نظرت أمام المحاكم كثيرة، ومنها قضايا سب الدين لفظاً، ولقد حكم في كثير منها بالردة على من سبوا الدين.. إلا أن هؤلاء تابوا خلال ثلاثة أيام (الاستتابة الممنوحة)). هذا ما نسبته الصحف لقاضي القضاة.. فهو يرى، إذن، أن قضيتي معهم (ليست الأولى من نوعها)، وإنما هن عنده تشبه قضايا من يسبون الدين، وهم بالطبع كثيرون، ويزدادون كل يوم، وهم عندما تحاكمهم محاكم قاضي القضاة بالردة، ويؤمرون بالتوبة يتوبون (خلال ثلاثة أيام)..

وعلى هذه التجارب الخصبة، من تجارب المحاكم الشرعية، فلماذا لا يتوب محمود محمد طه؟ ألم تأمره بالتوبة المحكمة الشرعية العليا، وأعطته المهلة لهذه التوبة؟؟

هذه فقرة شديدة الدلالة على مستوى فهم قاضي القضاة..
وأخرى نسبت الصحف، لنفس هذا الرجل، قوله:
(إن الحكم الذي أصدرته المحكمة الشرعية ضد محمود هو من صميم أعمالها، والوقائع الماضية، والقانون، يؤيدان ذلك الحق.. وان كل ما نشر في الصحف من عدم أحقية المحكمة لاصدار ذلك الحكم خطأ). لماذا؟
لأن (هذا الحكم تترتب عليه أشياء كثيرة، مثل الميراث والأحكام الزوجية، وهذه كلها من صميم أعمال المحاكم الشرعية) إنتهى قوله.. نحن، إذن، أمام رجل يعرف حدود تخصصه، وهي الأحوال الشخصية، من تقسيم المواريث ومشاكل الزوجية، ولكنه يتوهم أن هذا التخصص الضيق يعطيه حقاً لم يعطه الدستور للمحكمة، وهو إسقاط الحق الأساسي للمواطنين.. هذا أبلغ مثال من أمثلة التفكير المعوج.. وكيف يصح أن يصير صاحب التفكير المعوج قاضياً في أمور الناس؟؟ وفي الأحوال الشخصية بالذات وهي ألصق بالأفراد، وبالأسر وبالمجتمع، من جميع القضايا؟ اللهم إن هذه غفلة، وقد سنحت الفرصة لتصحيحها، وسيتولى الحزب الجمهوري الدعوة إلى تصفية المحاكم الشرعية الحاضرة حتى تقوم في مكانها، المحاكم التي تطبق الدين الإسلامي التطبيق الصحيح.

ثم منذكم أصبح القضاء الشرعي (أكبر هيئة قضائية في السودان) ؟؟ أحين كان خاضعاً للسكرتير القضائي منذ نشأته وإلى أن أزال الله «بالأفندية» عهد الاستعمار؟ أم حين ظل خاضعاً للاشراف البريطاني على القضاء السوداني منذ فجر الاستقلال ؟؟ إن هذا تزييف، الشعب السوداني يعرف حقيقته !! ألم أقل لكم، أيها القضاة الشرعيون، ارجعوا للاسلام وارجعوا الناس من هذه الفتنة ؟؟

١٣ رمضان ١٩٦٨/١١/٢٢
محمود محمد طه

تصفية المحاكم الشرعية

المحاكم الشرعية، هكذا بالمنطوق.. ولقد سماها الاستعمار البريطاني عندما استرد السودان من حكومة المهدية في أوائل هذا القرن.. والاستعمار البريطاني إنما سماها بهذا الاسم ليخدعنا عن واقع أمرنا، وليوهمنا أن شريعتنا لا تزال محكمة فينا.. ذلك لأنه قد علم شدة حرص الشعب السوداني على

الدين، وعلى الشريعة الإسلامية .. وقد جازت خديعة الاستعمار علينا، وهي لا تزال تجوز .. ولقد أعان الاستعمار على خديعة الشعب رجال جهلة أسماهم قضاة شرعيين .. وهم لم يعينوه على خديعة الشعب إلا بعد أن اخدعوا هم أنفسهم، وإلا بعد أن جهلوا حقيقة أمرهم .. ولقد استعان الاستعمار على تضليلهم بالأسماء الكبيرة الفارغة من المحتوى .. فقد أسماهم قضاة شرعيين، وأسمى كبيرهم قاضي القضاة، ثم كساهم من المظهر بما يرضي غرورهم، وجاد لهم من المال بما يشبع نهمهم .. وكل ذلك يتفق مع خطة الاستعمار، لأنه يمكّن هذه الطغمة من تضليل الشعب عن جلية أمره، ويصرفه عن حقيقة دينه .. وفي العهد الوطني، الذي هو امتداد لعهد الاستعمار، حيث يتنافس السياسيون على المغانم الشخصية، تاركين وصالح الشعب وراء ظهورهم، أخذ القضاة الشرعيون نصيبهم من الغنيمة، فخرجوا بما أسموها المحكمة الشرعية العليا، وبما أسموها محكمة الاستئناف الشرعية العليا .. وذهب كبيرهم ليزيد في تضليل الشعب عن دينه فقال في حديث أوردناه في البيان غرة (٤) إن القضاء الشرعي (أكبر هيئة قضائية في السودان) .. وهذه القولة، في

حد ذاته، لنذل الشعب على مبلغ التضليل الذى يمارسه هذا النفر، وظل يمارسه طوال عهد الإستعمار.. إن هذه شنشنة نعرفها عن رجال الدين عندما يشعرون بالضعف، ويتجهون للمغالطة، ليوهموا الرعية بأنهم يمثلون السلطة فى وقت يكونون فيه فى حالة ضعف تام:

مما ينفضنى فى أرض اندلس
الذئاب معتصم فيها ومعتقد
الذئاب مملكة فى غير موضعها
كالليث يحكى انتفاخاً صولة الأسد

إن هذه المحاكم هى، فى حقيقة أمرها، محاكم «ملية» تحكم أهل الملة المغلوبة شريعة دينها فى الأحوال الشخصية فقط، لأن قاهرها يحكمها بشريعته هو فى جميع أمورها الحيوية..

قاضى القضاة.. قال!! اسمعوا إلى هذا الاسم الفضفاض!! وانظروا إلى هذا الليس لفضفاض!! وهو يعيش بالدين ويخضع لحكام بلد مسلم يحكمونه بغير دين.. ثم هو يبالغ فى الاتهام معلم، وفى التهديد إليهم.. هل يطالب هذا الرجل بأن يقرأ قوله تعالى «ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون»؟! هيهات،

هيهات !! فما بينه وبين القرآن أمداً بعيداً ..
ولكن هل فكر قاضي القضاة ورهطه من أين يقبضون
المرتبات الضخمة التي يبنون بها صروحهم وحمامهم ؟!
إنها من مستنقع الوحل الذي كانوا فيه أعوان
الإستعمار حين كان يكيد لدين هذا الشعب،
وأخلاق هذا الشعب ..

إن هذا الشعب سيعود لدينه الصافي،
وخلقه القويم، وستكون الإحاطة بكم، وبمجالكم،
من أولى خطواته، لأنكم أنتم أكبر عقبة في
سبيل عودته .. هذا ولنا إلى الحديث عودة .

١٣ درجات في ١٩٦٨/١١/٢٥ محمود محمد طه

الثمن ٥ قروش